



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

## الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي

جنيف، 23 – 27 آذار/مارس 2024

### مناقشة متكافئة الفرص

#### القضاء على التمييز، وتحويل الخسائر الاقتصادية إلى مكاسب

الثلاثاء، 26 آذار/مارس 2024، 11:30 – 13:00

القاعة (سيتم التأكيد عليها لاحقاً)

تهدف المناقشة متكافئة الفرص إلى تعزيز الحوار بين النساء والرجال في الاتحاد البرلماني الدولي وتشجيعهم على مناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك معاً. وتماشياً مع مبدأ مناقشة تكافؤ الفرص، سيكون تشكيل فريق المناقشة متوازناً جندرياً. وسيتبع ترتيب المتحدثين المدعويين إلى أخذ الكلمة أيضاً تسلسلاً متوازناً جندرياً. إن ورود عدد متساوٍ من الرجال والنساء يتحدثون في المناقشة سيسمح بظهور وجهات نظر وتجارب مختلفة ومتكاملة لكلا الجندين. ولذلك، فإن الوفود مدعوة إلى أن يمثلها في هذه المناقشة مشاركون من الرجال والنساء.

#### ملذكرة توضيحية

انخفضت وتيرة الإصلاح العالمية نحو المساواة في المعاملة بين النساء والرجال بموجب القانون إلى أدنى مستوى لها في 20 عاماً في العام 2022. وفقاً للبيانات الصادرة في العام 2023، سيستغرق الأمر 50 عاماً على الأقل للتعامل مع المساواة القانونية الجندرية في كل مكان. على الصعيد العالمي، تتمتع النساء في المتوسط بثلثي الحقوق القانونية التي يتمتع بها الرجال فحسب، ويعيش ما يقرب من 2.4 مليار امرأة في سن العمل في اقتصادات لا تمنحهن الحقوق نفسها مثل الرجال.<sup>1</sup>

ويأتي هذا بتكلفة باهظة ويمثل عقبة أمام النمو الاقتصادي والمرونة في وقت حرج بالنسبة للاقتصاد العالمي. ويقدر أن التمييز ضد المرأة يكلف العالم حوالي 12 تريليون دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.<sup>2</sup> وعلاوة على ذلك،

<sup>1</sup> البنك الدولي، 2023، التقرير بشأن النساء، والأعمال، والقانون

<sup>2</sup> منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2016. التكلفة الاقتصادية للتمييز القائم على الجندر في المؤسسات الاجتماعية.



تقدر تكلفة العنف ضد المرأة بمبلغ 1.5 تريليون دولار أمريكي.<sup>3</sup> كما أن الممارسات الضارة لها أيضاً تكلفة مؤثرة للغاية. على سبيل المثال، يُقدر أن زواج الأطفال يكلف الاقتصادات 1.7٪ على الأقل من ناتجها المحلي الإجمالي<sup>4</sup>، وإثرائه سيوفر للعالم 4 تريليون دولار أمريكي بحلول العام 2030.<sup>5</sup>

وإذا أدت النساء الدور نفسه في الاقتصاد مثل الرجال، فيمكن إضافة ما يصل إلى 28 تريليون دولار أمريكي، أو 26٪، إلى الناتج المحلي الإجمالي السنوي العالمي بحلول العام 2025.<sup>6</sup> إن 10 تريليون دولار أمريكي هي القيمة السنوية المقدرة لعمل المرأة غير المأجور، وتشكل 13٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.<sup>7</sup> فعلى سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، ستؤدي التحسينات في المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) إلى 10.5 مليون وظيفة إضافية في العام 2050، مما سيفيد النساء والرجال على حد سواء.<sup>8</sup>

وتتطلب إزالة الحواجز الهيكلية والعقبات القانونية من أجل تعزيز تمكين المرأة إرادة سياسية. صدقت 189 دولة عضواً في الأمم المتحدة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ووافقت على اتخاذ جميع التدابير المناسبة، بما في ذلك التشريعات والتدابير الخاصة المؤقتة، لتمكين المرأة من التمتع بجميع حقوقها الأساسية. وتعلق مجالات الإصلاح القانوني ذات الأولوية في الاتفاقية بالمواطنة، والحق في التصويت، وحرية التنقل، والوصول إلى العدالة، والزواج والعلاقات الأسرية، والحصول على ملكية الأراضي وغيرها من أشكال الملكية والسيطرة عليها، والحق في العمل، ضمن أمور أخرى.<sup>9</sup>

ويضطلع البرلمانيون والبرلمانات بدور هام في ضمان المساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية) في القانون وفي الممارسة العملية. وعليهم أن يلغوا القوانين التمييزية، وأن يسنوا تشريعات للمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، وأن يشرفوا على تنفيذها، لأنهم يُنتخبون ويُمنحون سلطة سنّ التشريعات والتأثير على الرأي العام من خلال وسائل الإعلام وإشراك المواطنين.

<sup>3</sup> هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2016. التكاليف الاقتصادية للعنف ضد المرأة: ملاحظات من مساعدة الأمين العام للأمم المتحدة ونائب المدير التنفيذية لهيئة

الأمم المتحدة للمرأة، لاشمى بوري في النقاش الرفيع المستوى بشأن "التكلفة الاقتصادية للعنف ضد المرأة".

<sup>4</sup> استعراض بيركلي الاقتصادي، 2018. اقتصاد زواج الأطفال.

<sup>5</sup> هنريتا ه. فور، وناتاليا كاتيم، ومايل فان أورانج. 2018. هذه هي التكلفة الاقتصادية لزواج الأطفال.

<sup>6</sup> تقرير مؤسسة ماكينزي العالمية، 2015.

<sup>7</sup> المرأة نبع الحياة، 2024.

<sup>8</sup> المؤسسة الأوروبية للمساواة بين الرجال والنساء (الجنديرية)، 2017.

<sup>9</sup> كتيب للبرلمانات بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، 2023.

والبرلمانيون والبرلمانات مدعوون، من خلال وظيفتهم في وضع القوانين، إلى إلغاء الأحكام القانونية التي تنطوي على التمييز ضد المرأة في مجالات مثل العمل والأسرة والملكية والإرث، كخطوة رئيسية نحو التمكين الاقتصادي للمرأة.

وتقع على عاتق البرلمانات، بحكم وظيفتها الرقابية، مسؤولية رصد التنفيذ السليم للتشريعات وضمان التمويل الكافي والاستدامة الطويلة الأجل للخدمات والبرامج التي تتطلبها القوانين والسياسات. ويمكن للبرلمانيين رصد تنفيذ القوانين التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال التشريعات المحلية (القانون الدستوري والحقوق المدنية، والأسرة، والملكية، والعمل، والقوانين المتصلة بالضرائب). يمكنهم ضمان أن تكون الحكومة مسؤولة أمام الشعب عن التقدم الوطني في هذا المجال، واحترام الالتزامات المحلية والدولية. يمكن الاستفادة من الآليات البرلمانية، مثل اللجان والتجمعات، لإحداث تأثير أكبر.

وهم مدعوون أيضاً إلى تعميم مراعاة المنظور الجندري في جميع السياسات المالية، بما في ذلك السياسات التي تيسر وتعزز حقوق المرأة وفرص المشاركة في سوق العمل. وإن البرلمانات وأعضاؤها مدعوون أيضاً إلى تشجيع الإدماج الكامل للمرأة في الأنظمة المالية لكل بلد، وتعزيز مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار تلك.

وأخيراً، ينبغي عليهم أن يضطلعوا بدور رئيسي في منع جميع أشكال العنف والممارسات الضارة ضد النساء والفتيات والتصدي لها. ويشمل ذلك ضمان تجريم أعمال العنف، وإتاحة سبل الانتصاف والحماية الفورية للضحايا، ومقاضاة الجناة ومعاقبتهم.

وفي كل هذا العمل، يتمتع البرلمانيون بمكانة فريدة تسمح لهم بالتأكد من أن احتياجات جميع شرائح المجتمع - ولا سيما الفئات الممثلة تمثيلاً ناقصاً و/أو المهمشة - تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب.

وقد تعهد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي، من خلال قراراته،<sup>10</sup> بالتزامات من هذا القبيل بإلغاء التمييز وتعزيز السياسات والتشريعات المراعية للمنظور الجندري. وزوّد الاتحاد البرلماني الدولي البرلمانات بالأدوات والتوجيهات، مثل الكتيبات،<sup>11</sup> لبلوغ هذه الأهداف.

<sup>10</sup> قرار الاتحاد البرلماني الدولي بشأن الإشراك المالي للنساء بوصفها محركاً للتنمية، الذي تم اعتماده بالإجماع في الجمعية العامة الـ136 للاتحاد البرلماني الدولي في بنغلادش، 2017. إعلان كيغالي بشأن المساواة بين الرجال والنساء (الجندرية) والبرلمانات المراعية للمنظور الجندري باعتبارها دافعاً للتغيير من أجل عالم أكثر صموداً، وسلاماً، صادقت عليه الجمعية العامة الـ145 في كيغالي، رواندا، 2022.

<sup>11</sup> كتيّب للبرلمانيين بشأن سنّ القوانين المراعية للمنظور الجندري، 2021. كتيّب للبرلمانات بشأن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري، 2023.



وإن أعضاء البرلمان - من النساء والرجال - مدعوون لتبادل آرائهم وخبراتهم حول الأسئلة الرئيسية التالية:

- ما هي الإجراءات التي اتخذها بلدكم أو برلمانكم لتعزيز القوانين والسياسات للنهوض بتمكين المرأة مع تعزيز الاقتصاد؟
- ما هي البيانات والحجج الاقتصادية الرئيسية التي أثبتت فائدتها في عملكم لرفع الحواجز القانونية والثقافية أمام المشاركة الاقتصادية الكاملة للمرأة وتمكينها؟
- ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها البرلمانون لمعالجة القيم والمعتقدات والممارسات الثقافية التي تمنع التمكين الاقتصادي للمرأة وتعيد إنتاج التمييز بين الرجال والنساء (الجنسدي) في جميع مجالات الحياة؟
- ما هي الدروس المستفادة من إنفاذ القوانين والسياسات التي تعزز التمكين الاقتصادي للمرأة في بلدكم؟ ومن هم الشركاء الرئيسيون في هذا المسعى من القطاعين العام والخاص؟



Inter-Parliamentary Union  
For democracy. For everyone.

# 148th IPU Assembly

## Geneva, 23–27 March 2024

### Parity debate

#### *Eliminating discrimination, transforming economic losses into gains*

Tuesday, 26 March 2024, 11:30–13:00  
Room (TBC)

The parity debate aims to promote dialogue between women and men at the IPU and encourage them to discuss issues of common interest together. In line with the principle of a parity debate, the composition of the debating panel will be gender balanced. The order of speakers invited to take the floor will also follow a gender-balanced sequence. Having an equal number of men and women speak in the debate will allow the different and complementary views and experiences of both genders to emerge. Delegations are therefore invited to be represented in this debate by male and female participants.

#### Concept note

The global pace of reform towards the equal treatment of women and men under the law dropped to a 20-year low in 2022. According to data released in 2023, it would take at least 50 years to approach legal gender equality everywhere. Globally, women enjoy on average only two-thirds of the legal rights that men have, and nearly 2.4 billion women of working age live in economies that do not grant them the same rights as men.<sup>1</sup>

This comes with a huge cost and is an impediment to economic growth and resilience at a critical time for the global economy. It is estimated that discrimination against women cost the world approximately US\$ 12 trillion in global gross domestic product (GDP).<sup>2</sup> Furthermore, violence against women is estimated to cost US\$ 1.5 trillion.<sup>3</sup> Harmful practices also have a very impactful cost. For example, child marriage is estimated to cost economies at least 1.7% of their GDP,<sup>4</sup> and ending it would save the world US\$ 4 trillion by 2030.<sup>5</sup>

If women played the same role in the economy as men, as much as US\$ 28 trillion, or 26%, could be added to the global annual GDP by 2025.<sup>6</sup> US\$ 10 trillion is the estimated annual value of women's unpaid work, 13% of global GDP.<sup>7</sup> For example, in the EU, improvements in gender equality would lead to an additional 10.5 million jobs in 2050, which would benefit both women and men.<sup>8</sup>

Removing structural barriers and legal impediments to promote women's empowerment requires political will. 189 UN Member States have ratified the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women (CEDAW), agreeing to take all appropriate measures, including legislation and temporary special measures, for women to enjoy all their fundamental rights. The Convention's priority areas of legal reform are related to citizenship, the right to vote, freedom of movement, access to justice, marriage and family relations, access to ownership and control over land and other forms of property, and the right to work, among others.<sup>9</sup>

<sup>1</sup> World Bank, 2023, [Women, Business and the Law Report](#).

<sup>2</sup> OECD, 2016. [The economic cost of gender-based discrimination in social institutions](#).

<sup>3</sup> UN Women, 2016. [The economic costs of violence against women: Remarks by UN Assistant Secretary-General and Deputy Executive Director of UN Women, Lakshmi Puri at the high-level discussion on the "Economic Cost of Violence against Women"](#).

<sup>4</sup> Berkely Economic Review, 2018. [The economics of child marriage](#).

<sup>5</sup> Henrietta H. Fore, Natalia Kanem and Mabel van Oranje. 2018. [This is the economic cost of child marriage](#).

<sup>6</sup> [McKinsey Global Institute Report, 2015](#).

<sup>7</sup> [Women Deliver, 2024](#).

<sup>8</sup> [European Institute for Gender Equality, 2017](#).

<sup>9</sup> The Handbook for Parliaments on the [Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol](#), 2023.

Parliaments and parliamentarians have an important role to play in ensuring gender equality in law and in practice. They must repeal discriminatory laws, enact gender equality legislation and oversee its implementation, as they are elected and vested with both the power to legislate and to influence public opinion through the media and citizen engagement.

Through their law-making function, parliaments and parliamentarians are called upon to remove legal provisions that discriminate against women in areas such as work, family, property and inheritance, as a key step towards women's economic empowerment.

By virtue of their oversight function, parliaments have a responsibility to monitor the proper implementation of legislation and to ensure adequate funding and long-term sustainability of services and programmes required by laws and policies. Parliamentarians can monitor the implementation of laws that promote women's economic empowerment through domestic legislation (constitutional law and civil rights, family, property, labour, and tax-related laws). They can ensure that the government is accountable to the people for national progress in this area, and that domestic and international commitments are respected. Several parliamentary mechanisms, such as committees and caucuses, can be leveraged to make a greater impact.

They are also called upon to mainstream gender perspectives in all financial policies, including policies facilitating and promoting women's rights and opportunities to participate in the labour market. Parliaments and their members are also called upon to promote full inclusion of women in the financial systems of each country, and to promote women's participation in those decision-making processes.

Finally, they have a key role to play in preventing and addressing all forms of violence and harmful practices against women and girls. This includes ensuring that acts of violence are criminalized, victims have access to immediate redress and protection, and perpetrators are prosecuted and punished.

In all this work, parliamentarians are uniquely positioned to make sure that the needs of all segments of society – especially those that are underrepresented and/or are in vulnerable or marginalized situations – are duly taken into account.

Through its resolutions,<sup>10</sup> IPU members have made such commitments to repealing discrimination and promoting gender-responsive policies and legislation. The IPU has provided parliaments with tools and guidance, such as handbooks,<sup>11</sup> to reach these objectives.

Members of parliament – both women and men – are invited to share their views and experiences on the following key questions:

- What actions has your country or parliament taken to promote laws and policies to advance the empowerment of women while boosting the economy?
- Which key data and economic arguments have proved useful in your work to lift the legal and cultural barriers to women's full economic participation and empowerment?
- What actions can individual parliamentarians take to address cultural values, beliefs, and practices that prevent women's economic empowerment and reproduce gender discrimination in all areas of life?
- What are the lessons learned from enforcing laws and policies that promote women's economic empowerment in your country? Who are the key public and private sector partners in this endeavour?

---

<sup>10</sup> IPU Resolution on the [financial inclusion of women as a driver of development](#), adopted unanimously by the 136th IPU Assembly in Dhaka, Bangladesh, 2017. Kigali Declaration on [Gender equality and gender-sensitive parliaments as drivers of change for a more resilient and peaceful world](#), endorsed by the 145th IPU Assembly in Kigali, Rwanda, 2022.

<sup>11</sup> Handbook for parliamentarians on [Gender-responsive law making](#), 2021. The Handbook for Parliaments on the [Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and its Optional Protocol](#), 2023.